الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٣
المعقودة يوم الأربعاء
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

DEC 5 1991

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.23
12 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61605 ٢٠٣٦د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البنود من ٤٧ الى ٦٥ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد بينانيتش (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، على غرار المتكلمين الذين سبقوني ، أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . ويعتقد وفدي أنكم قد انتخبتكم اللجنة بالاجماع لادارة أعمالنا نظرا لما تتمتعون به من كفاءة ومهارة دبلوماسية .

كما أتقدم بالتهنئة الى بقية أعضاء المكتب على انتخابهم والى وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي على تفانيه في خدمة قضية نزع السلاح والسلم .

هل أصبح نزع السلاح أمرا وشيكا ؟ من الصحيح أننا منذ فترة ليست وجيزة أخذنا نشهد ، على الرغم من كل شيء ، تسارع خطى التاريخ بشكل لم يكن متوقعا البتة .

فقد وقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على معاهدة ازالة القذائف القصيرة والمتوسطة المدى . ثم في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تم التوقيع على معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا - وهي معاهدة تلزم الموقعين عليها باقامة توازن آمن ودائم للقوات المسلحة التقليدية بمستوى أدنى . بعد ذلك تم ابرام معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بفضل التعاون الثنائي الوثيق بين واشنطن وموسكو . وأخيرا ، رحبنا منذ بضعة أسابيع بالبيانات التي أثبتت حقا أن العالم يمر في حالة تغير . فعلى سبيل المثال ، أعلن رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ اقتراحه الداعي الى القضاء على الاسلحة النووية التكتيكية أينما وجدت ، وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ قبل الرئيس ميخائيل غورباتشوف هذا الاقتراح ووسع نطاقه .

ويرحب وفد توغو بكل هذه المبادرات التي تدل على الوعي المتزايد للامم التي يتعين عليها أن تمنع بكل السبل وقوع مأساة نووية ، الامر الذي يمثل أكبر تحد في عصرنا هذا . ويمثل ذلك تحديا حقيقيا نظرا لما تشكله الاسلحة النووية الآن وما يمكن

أن تشكله لزمن طويل في المستقبل من خطر فادح يهدد بفناء البشرية بسبب ما تمتلكه من قدرة مدمرة ولما تشهده التكنولوجيا المتصلة بها من تحسينات نوعية .

ان اتخاذ القرار يختلف تماما عن تطبيقه . ووفد توغو ، في الوقت الذي يرحب فيه بالمبادرات التي أشرت اليها للتو ، يدعو الموقعين على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية الى التصديق عليها ومراعاة كل الالتزامات المترتبة عليها وابرام اتفاقات جديدة في أقرب وقت ممكن ترمي الى خفض الاسلحة الاخرى ، وخاصة القذائف التسيارية عابرة القارات والقضاء عليها بالكامل .

هذا هو النداء الذي يرى وفدي لزاما عليه توجيهه الى البلدان النووية . علاوة على ذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي الى اليقظة ، إذ أن نزع السلاح الحقيقي ، في رأينا ، لا يمكن أن يقتصر على تدمير مخزونات الاسلحة البالية ؛ بل على العكس ، إن رفض تحسين كل التقنيات المتصلة بالاسلحة هو الذي يشكل نقطة انطلاق حقيقية في العملية الطويلة المؤدية الى نزع السلاح العام الكامل .

ويعترف وفدي بجدوى المفاوضات الثنائية لنزع السلاح وقيمتها ، والنتائج تثبت ذلك . ولكن وفد بلدي من الوفود التي ترى أن العمل الثنائي لا يمكن أن يحل محل النهج المتعدد الأطراف ، فهما متكاملان . وفي هذا الصدد ، يجب ألا تفرض الهامشية على المفاوضات المتعددة الأطراف . فالعمل في سبيل نزع السلاح يجب ألا يكون حكرا على الدول العظمى ، بل هو واجب كل البلدان كبيرها وصغيرها .

ولهذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لإعادة احياء الدور الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح وتعزيز المهام التي يضطلع بها . ولكي يكون نزع السلاح عاما وكاملا ، يجب أن ينفذ في إطار الأمم المتحدة . ونرى أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة المتعددة الأطراف المثلى للتفاوض ، والموضع الرئيسي للحوار والتعاون بشأن نزع السلاح ، والمثال الأفضل للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال تخفيض سباق التسلح ووقفه والتزامها بهذه المهمة . ويجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لتدعيم جهود الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد بلدي بلا تحفظ التوصية الرامية الى اعادة تشكيل اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح التي يجب أن تفضي أعمالها في العام القادم الى وضع صك قانوني دولي يفرض حظرا تاما على اجراء تجارب الأسلحة النووية تحت سطح الأرض وفي الفضاء الخارجي .

ويسعد وفد بلدي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت تلقى قبولا عالميا . ونرحب بانضمام جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي الى المعاهدة واعلان الصين وفرنسا عن عزمهما على الانضمام اليها . ويرحب وفد توغو ترحيبا أشد حرارة بانضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ وتوقيعها منذ شهر على اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يدعم نظام عدم الانتشار النووي .

ولكن أفضل طريقة تتبعها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والدول الموقعة على اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تساهم مساهمة حقيقية في المحافظة على السلم وتهييء مناخا من الثقة والأمن بين الأمم والشعوب هي

الاحترام الشديد للاحكام الهامة لهذه الوثائق . ويمكن أن يقود هذا وحده الى القضاء التام على الخوف والتهديد الذي يشكله انتشار الاسلحة النووية .

ان التطورات العالمية الحالية تنطوي على مفارقات بالنسبة لنزع السلاح النووي . فمن المذهل أن تنضم دول الى معاهدة عدم الانتشار بينما تجرى التجارب النووية بسرعة في بعض مناطق العالم . ويأمل وفد بلدي في تكثيف الجهود المبذولة لابرام معاهدة في أقرب وقت ممكن تحظر حظرا تاما وأساسيا اجراء التجارب النووية التي تضر ضررا بالغا بالبيئة وبصحة كل المخلوقات الحية .

وفي الوقت الذي نشجع كلنا فيه جدوى العمل الجماعي من أجل نزع السلاح الكامل ، يجب اعتبار توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار النووي أمرا مستحبا ، بل وضرورة ملحة . ويجب ، بتأييد من الامم المتحدة ، اعتماد التدابير اللازمة والقيام بالمهام الملائمة لعقد مؤتمر لتمديد أجل المعاهدة في عام ١٩٩٥ . ان تمديد مدة نظام عدم الانتشار الى ما لا نهاية سيكون أفضل استجابة لشواغل العالم كله .

ويلاحظ وفد توغو باهتمام شديد وعناية خاصة التقرير المتعلق بهيكل الاتفاقية المقبلة للحظر التام للاسلحة الكيميائية وعناصر تلك الاتفاقية . ويسعدنا أن نحيط علما بأنه سيجري التوصل في عام ١٩٩٢ الى اتفاق على ابرام الاتفاقية ، ونأمل أن تزال كل العقبات التي تعرقل الاتفاق وأن تذلل كل الخلافات لكي يصبح نظام التحقق من الاتفاقية غير تمييزي ومقبولا من الجميع . ونأمل أيضا أن يشمل الحظر تطوير الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها وحيازتها ، كما ورد في التقرير .

ومن الشواغل الرئيسية لوفد بلدي مشكلة نقل الاسلحة ، ولا سيما التقليدية . فقد تعرفنا من حرب الخليج على الدور الذي يقوم به النقل الدولي للاسلحة عند نشوب توترات أو صراعات محلية أو دولية . ونرى ، كما ترى الوفود الاخرى ، أن هذا النقل هو المصدر الاساسي لهذه الخلافات ، ونؤيد فكرة استحداث سجل عالمي يحتفظ به مكتب الامين العام للامم المتحدة ، بغية رصد نقل الاسلحة التقليدية وتشجيع الشفافية . فالشفافية شرط مسبق للحد من سباق التسلح . ولكننا نرى أنه لكي يكون هذا السجل

فعالا ، يجب أن يشمل أيضا أنماطا أخرى من الاسلحة ، بالاضافة الى انتاجها وتخزينها واستغلالها .

ان التكديس المفرط للاسلحة بكل أحجامها هو ، بطبيعة الحال المصدر الاساسي لقلق المجتمع الدولي . وتوضح المناقشة في هذه اللجنة خلال الاسابيع القليلة الماضية عزم المجتمع العالمي على تحقيق نزع السلاح العام الكامل في أقرب وقت ممكن . إلا أن وفد بلدي يرى أن التخلف المزمن لاغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بما يواكبه من فقر ، خطر داهم لا نوليه ما يلزم من الاهتمام . وحتى في يومنا هذا يقوض الجوع والمرض والجهل والامية دعائم العالم المتخلف وتفتك بسكان بعض المناطق من العالم ، كالحرب تماما .

ولئن كنا نقر بالعلاقات الوثيقة بين نزع السلاح والسلم والامن والتنمية ، فلا بد من التفكير في المعنى الحقيقي للسلم والامن . ويوافق الاعضاء على أن السلم والامن الحقيقيين لا يمكن فصلهما عن التنمية .

لايمكننا أن نتكلم عن التنمية ونبشر بالسلام بينما نكرس في الوقت نفسه مبالغ كبيرة لإنتاج الاسلحة . وبالفعل ، فإن نسبة بسيطة من هذه النفقات تكفي لتمويل الانشطة الإنمائية في البلدان النامية .

وكما أكدنا بالفعل ، فإن نزع السلاح النووي هو شغلنا الشاغل . على أن هدفنا النهائي لا يزال يتمثل في نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية ، وهذا يعني أنه ينبغي ألا ندخر جهدا لتخفيض الاسلحة الكيميائية والقضاء التام عليها ، وكذلك الاسلحة التقليدية وجميع أسلحة الدمار الشامل الاخرى .

ولهذا ، يجب تعزيز نزع السلاح الإقليمي . ومن ثم كانت ثمة حاجة إلى قيام إدارة شؤون نزع السلاح - بل كان عليها التزام - بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل على أساس منتظم لإيجاد الوعي المستمر في جميع أنحاء العالم ، وذلك بالتعاون الفعال الكامل من جانب المراكز الإقليمية التي أنشأتها الامم المتحدة لتعزيز السلم ونزع السلاح في مناطقنا ، وفضلا عن ذلك ، وحتى تضطلع هذه المراكز بدورها المناسب في السلم ونزع السلاح ، من المهم الحفاظ على قدرتها المالية . ولهذا يجب أن تدرج نفقاتها الإدارية في الميزانية الاعتيادية للمنظمة . ونحن ندعو الاعضاء إلى أن يعتمدوا بتوافق الآراء مشروع القرار المقدم في هذا الشأن .

والآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، نشهد تغيرات اجتماعية وسياسية في عالم متغير بشكل مستمر . ويبدو أن الشك يخلي الطريق أمام الثقة ، واليأس يخلي الطريق أمام الامل . والدول التي طالما انقسمت بسبب عضويتها في أحلاف عسكرية متعارضة تمد أيديها أخيرا إلى بعضها البعض داعية للاخوة والصداقة والتعاون .

وهذا يوضح أن أعمال اللجنة تجري خلال فترة يتوفر فيها أمل كبير في أن تعيش البشرية في القريب في عالم خال من الاسلحة النووية حيث تكون مخزونات الاسلحة عند أدنى حد ممكن ، وحيث تكون الاسلحة فقط لدفاع الدول والشعوب المشروع عن النفس .

إن على الامم المتحدة ، والاهم من ذلك لجنتنا ، دورا رئيسيا يتعين أن تقوم به لتحقيق هذا النظام العالمي الجديد الذي نرغب فيه بشدة ، وهو نظام يجب أن يشارك الجميع في إقامته على أساس تعزيز السلم والامن .

وإذ يضع وفد توغو هذه الأفكار في الاعتبار ، يدعو اللجنة إلى العمل في هذا الاتجاه . ونحن واثقون بأن جهودنا ستتضافر وتهيئ في النهاية مناخا عالميا خاليا من الحرب والكراهية ، وتوجد عالما جديدا يسوده السلام والصداقة والتضامن ، عالما - باختصار - تكون الحياة فيه أفضل مما هي عليه الآن .

السيد فونتيس إيبانيز (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني بشكل خاص أن أشارك مرة أخرى في أعمال اللجنة بشأن نزع السلاح . وهو موضوع أشعر بأنني ملتزم به شخصيا . إن وجودي هنا يعيد إلى الذاكرة الاجتماع التحضيري لأول مؤتمر لنزع السلاح الذي وضع فيه بإيمان وأمل الهيكل القانوني الذي يتعزز الآن شيئا فشيئا .

من الملائم أيضا أن أحيي ذكرى بطل بارز من أبطال نزع السلاح ، السفير ألفونسو غارسيا روبليس . إن صوته القوى ونغمته الدافعة سيواصلان دويهما في جميع المحافل التي يعمل فيها الأعضاء على الحفاظ على البشرية من المعركة الفاصلة الكبرى في عصر الإنسان الذري . ومع هذا ، لابد لي أن أذكر بشكل عابر أنه قد ثبت مؤخرا أن لما يسمى بالأسلحة التقليدية ، وغيرها من الموارد التكنولوجية ، قوة تدميرية كبرى .

إنكم - سيدي الرئيس - وأنتم تنتمون إلى بلد بطل كان عليه أن يكافح ببسالة عبر التاريخ للدفاع عن كيانه الروحي وسيادته ، تعرفون حق المعرفة محن الغزو والاحتلال والحرب والمعاناة التي تترتب عليها . ومن ثم ، فإن انتخابكم رئيسا للجنة تحية مناسبة لمهاراتكم كبطل ورجل دولة ناضل بثبات ضد طغيان القوة على العقل .

إن بلدي ، بوليفيا ، هو إحدى البلدان التي لم تتطلع أبدا إلى أن تكون دولة عسكرية . إننا نتبع تعاليم بنيتو خوارين ، وهو مدافع موقر عن أمريكا المختلطة الأعراق ، أدرج في حقوق الإنسان مفهوما لا ينسى ، هو المفهوم القائل بأن السلم يستتبع احترام حقوق الآخرين . وهذا درس بالغ الحكمة ، لأن السلام غير ممكن دون نزع سلاح روحي قائم على الاحترام المتبادل .

ولهذا السبب ، رحبنا بالتقدم الكبير المحرز نحو إقامة سلام دائم ، والمتمثل في الاتفاقات الأخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض النبائط

النووية ذات القواعد البرية والبحرية والجوية ، والقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة - حتى وإن كان مؤقتا - بعدم شراء ٧٥ قاذفة قنابل من طراز "ستيلث بي - ٢" التي تبلغ تكلفة الواحدة منها رقما فلكيا هو ٨٦٥ مليونا من الدولارات . ونأمل أن تستخدم الأموال الموفرة بذلك لسد احتياجات أكثر قطاعات المجتمع احتياجا التي هي قطاعات أصبح من الواضح أنها لم تعد تستوطن بلدان العالم الثالث وحدها .

وإذ أعود إلى موضوع نزع السلاح ، أعتقد أن تقدما مشجعا قد أُحرز في السنوات القليلة الماضية . لقد كان نزع السلاح حتى وقت متأخر مجالا لم يتحقق فيه شيء يذكر ، وظل الإنفاق العسكري دائما سرا من أسرار الدولة . وكون تخفيض الأسلحة وتسجيلها والتفتيش عليها ومنعها أمور أصبحت الآن قابلة للمناقشة لهو دليل واضح على أن هناك سعيا إلى حل المشكلة حلا يحقق المصلحة المشتركة .

لقد تعاونت أمريكا اللاتينية تعاونا تاما في جهود نزع السلاح . وأعتقد أننا تجاوزنا الوقت الذي كانت تستهوي فيه الزعماء السياسيين نظريات الأمن الوطني التي لم تكن تطبق دائما تطبيقا صحيحا . فهذه النظريات لم تكن تخدم - في كثير من الأحيان - سوى جيوب منتجي الأسلحة وعملائهم الذين كانوا يحاولون باستمرار التأثير على الحكومات .

وللتصدي لهذه الشرور التي تتربص بنا ، دَعونا دائما لمناهضة الحرب . ونحاول ، اتباعا للعملية التي بدأتها منظمتنا ولتعاليم خبرائنا وفقهائنا ، تحديد مصدر الشر وإيجاد الوعي بالمخاطر التي ينطوي عليها تكديس أسلحة لا تتناسب واحتياجاتنا ؛ أسلحة يمكن أن تستخدم ضدنا وضد الآخرين دون أي سبب كان . ومن هنا نعتقد أنه ينبغي لحكوماتنا ، بدلا من تكديس أجهزة الحرب ، أن تحاول أن تمعن النظر في المشاكل القائمة وتتفادى احتمالات المواجهة بالاستعانة بالوسائل المتاحة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

وتؤكد كل البوادر ، على ما يبدو ، أن التوتر بين الشرق والغرب وصل إلى نهايته . إن تحول طرف كبير في هذا التوتر إلى ساحة التعاون والوفاق فتح آفاقا تزخر بالأمل في حلول النظام الدولي الجديد . فقد انهار نظام متشدد ترتبت على نظامه الاقتصادي والاجتماعي بل اسلوب الحياة فيه تبعات خطيرة متعددة . وقد تلاشت المواجهة بين الشرق والغرب ، بيد أن الكثير من عناصرها الدفينة لا يزال موجودا ويمكن أن يعاود الظهور إذا فتر الحماس للتغيير .

وعبر الزمن ، تكونت هوة متزايدة الاتساع بين البلدان التي حققت رفاهيتها عن طريق احتكار الأرض والسلع الاستهلاكية في العهود الاقطاعية ، وعن طريق استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة التي أسهمت بها البلدان الفقيرة بعد ذلك في ازدهار البلدان الصناعية . ونرجو أن تصبح هذه التفاوتات جزءا من الماضي ، وألا تؤدي إلى توترات أو صراعات جديدة بين الشمال والجنوب . ونأمر أن يوفر انتهاء الحرب الباردة الفرصة للمجتمع الدولي لكي يتفكر في المسار الذي ينبغي أن يتبعه في المستقبل ، آخذا بعين الاعتبار دوما الأسباب الدفينة التي تتولد عن الشرور أيا كانت . إن مجرد حيازة الأسلحة قد لايكون خطيرا جدا إذا ما سعت جميع البلدان ، بصدق ونزاهة ، إلى إيجاد حلول تقوم على المصلحة المتبادلة ، وإذا لم يسمح للأنانية والتعنت بأن يسودا في حالات الظلم الفاحش التي نحاول استئصالها .

ولقد تمثل أحد النجاحات العظيمة في الطريق الشاق صوب إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في التصريح بأن الجمعية العامة قد تنظر قريبا في النص

النهائي لمشروع الاتفاقية المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية . وهي مهمة حافلة بالصعاب نظرا لتشعب الموضوع والعناصر التكنولوجية التي حولت المناقشة إلى شيء فريد في نوعه في مجال القانون الدولي . إن العناصر التقنية المتنوعة التي يتعين نظرها ، مثل تصنيف المكونات الكيميائية موضوع الحظر ، وقدرة كل دولة على الموافقة ، عن طريق الاتفاق المتبادل ، على التفتيش أو غيره من الاجراءات الضرورية لتوضيح وحسم أي مسألة قد يُرى أنها غامضة أو معيبة ، توضح كلها تشعب الموضوع . ونضيف إلى هذا ضرورة التوفيق بين أحكام الاتفاقية وأحكام القانون المحلي لكل دولة من الدول الاطراف .

وفي تقرير مؤتمر نزع السلاح ، ونصه وارد في الملحق رقم ٢٧ (A/46/27) ، وردت إشارة ، في الفصل المتعلق بالاسلحة الكيميائية ، إلى ما أحرز في إعداد قائمة مفصلة بالضمانات لمنع أية انتهاكات من جراء استخدام مواد كيميائية لاغراض محظورة .

ولهذا الغرض من المقرر أن تقوم الامانة التقنية للمؤتمر ، في غضون ستة أشهر من سريان الاتفاقية ، بإعداد مصرف بيانات بالوسائل المحددة للوقاية من الاسلحة الكيميائية في حالة أي احتمال لانتهاكها .

وعندما يتم تنفيذ هذا الجزء من البرنامج ، وفقا لاقتراح ممثل الارجنتين السيد روبرتو غارسيا موريتان رئيس اللجنة الثالثة للمؤتمر ، ينبغي أن يطلب من المؤتمر مراجعة جدول أعماله على أساس خبرته السابقة . وينبغي أن يحدد المجالات التي تستلزم نهجا جديدا مع الحرص ، قد الإمكان ، على وضع أولويات ، بغية تحقيق تعاون أوثق وأكثر تزامنا مع هيئات نزع السلاح الاخرى .

ومنذ البداية انضمت بوليفيا إلى العملية التي أدت إلى معاهدة تلاتيلولكو التي تحظر الاسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي . لذلك فإننا نتعاطف تعاطفا كبيرا مع الاتفاقات المماثلة المعقودة بين البلدان الواقعة في منطقة المحيط الهندي وسائر المناطق . ويسرنا بوجه خاص أن بلدان جنوب المحيط الهادئ وقعت مؤخرا معاهدة راروتونغا . وهذا مثال طيب على وعي هذه الدول الميكرونيزية ورفضها أن تتعرض أقاليمها المتناثرة في المحيط للتجارب النووية . وبروح التضامن ذاتها نرحب بأية

جهود ترمي إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان المرتبطة جغرافيا وتاريخيا . ويسعدنا أن نحيط علما بالاتفاقات المعقودة مؤخرا بين الأرجنتين والبرازيل مع انضمام أوروغواي ؛ وبالجهود المشتركة التي تبذلها الأرجنتين والبرازيل وشيلي من أجل تطبيق تكنولوجيات جديدة لتعجيل تقدمها .

ولا شك أن السلم القائم على القوة الذي ساد في فترة الحرب الباردة ردّع القوى الكبرى عن الانخراط في مواجهة عسكرية . ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للبلدان المرتبطة بتلك القوى ، لأسباب أيديولوجية أو بسبب التبعية الناشئة عن أسباب أخرى ، الأمر الذي جعلها عرضة لأن تصبح مناطق نفوذ تنطلق فيها الطاقات الحبيسة للمواجهة الكامنة .

ولإجهاض هذا الاحتمال ينبغي أن نشجع المبادرة ، المطروحة في إطار الأمم المتحدة ، من أجل إنشاء سجل للرقابة على ترسانات الأسلحة التقليدية . وهذا السجل يمكن أن يرتكز على مصرفين متقابلين للبيانات ، أحدهما يحتوي على معلومات عامة عن مبيعات الأسلحة ، ويكون تحت إشراف الأمين العام . والآخر يحتوي على معلومات إقليمية عن المقتنيات من الأسلحة مع معايير مقارنة تتناسب مع المنطقة وتعداد السكان والمستويات التعليمية والمساعدة الاجتماعية وأحجام الواردات والصادرات والناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل في كل بلد من البلدان المقتنية للأسلحة . وعلى أساس هذه البيانات يمكننا أن نحدد المعايير اللازمة للأمن الوطني لكل دولة . ويمكن أن تقوم هذه المعايير على أساس المعلومات المؤكدة على النحو الواجب في مصرفي البيانات . وبذلك يمكننا ، في غضون فترة من الزمن ، أن نضع اتفاقات إقليمية ودون إقليمية يوافق فيها الموقعون على التعاون المتبادل بكل الوسائل الممكنة في مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف التكامل ، والامتناع عن اللجوء إلى الوسائل غير السلمية لحسم المنازعات على النحو الوارد في الميثاق .

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أزجي تهاني وفد بوليفيا إليكم ، سيدي الرئيس ، وإلى سائر أعضاء هيئة المكتب بمناسبة انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة . وفي الوقت ذاته ، يود وفدي أن يشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد

ياسوشي اكاشي وزملاءه الاكفاء الذين قدموا مساعدة جليلة لنا جميعا . كما نهنئ مؤتمر نزع السلاح والدبلوماسيين العديدين من أمريكا اللاتينية الذين لعبوا دورا هاما في المؤتمر . وأنوه بشكل خاص بالسفير أوراسيو ارتيغا ممثل فنزويلا ورئيس المؤتمر ، وبممثل الارجنتين السيد روبرتو غارسيا موريتان رئيس لجنته الثالثة . وهما يجسدان الروح المحبة للسلام لبلداننا . وقد بذلا كل ما في وسعهما لإنقاذ البشرية من أخطار استخدام الطاقة النووية أو الكيميائية في الاغراض غير السلمية . وهذا يعد في حد ذاته إنجازا جديرا بالثناء في معرض جدول أعمال يتضمن أيضا مسائل على درجة متساوية أو متشابهة من الإلحاح . وأشير ، على سبيل المثال ، إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أو أي شكل آخر من العدوان الشامل ، باستخدام أسلحة أرضية أو فضائية أو باستخدام أسلحة تقوم على أحدث أنواع التكنولوجيا الإشعاعية .

إن استخدام هذه التكنولوجيات يشكل اعتداء على البشرية كلها . وهذا سبب آخر يدعونا إلى أن نرفض رفضا قاطعا أي شكل من تكديس الاسلحة ، حتى ولو على المستوى التجريبي . ولهذا ينبغي أن نتخذ موقفا مبدئيا حازما فيما يتعلق بهذه المسائل ، وأن نتحقق من أننا سنقف دائما إلى جانب البلد المعتدى عليه ، وفقا لما قاله هنا ببلاغة ممثل أوروغواي :

"ليس من الصعب علينا الاختيار بين المعتدي والمعتدى عليه . سنقف دائما إلى جانب المعتدى عليه" .

السيد الالفي (اليمن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة . وإننا على ثقة من أنكم بما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية ومزايا شخصية ، ستقودون أعمال اللجنة إلى النجاح . ويسعدني أيضا أن أتقدم بالتهاني إلى بقية أعضاء المكتب ، مؤكدين لكم جميعا تعاوننا معكم من أجل إنجاح مهامكم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي يبذلها السيد أكاشي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح من أجل تسهيل أعمال هذه اللجنة ، وكذا إدارة شؤون نزع السلاح وأمين اللجنة الأولى .

إن ما يبعث على الغبطة أننا نجتمع في هذه الدورة وقد تحقق تقدم ملموس في اتجاه التوصل إلى الهدف المنشود الذي نتطلع إليه وهو نزع السلاح العام والكامل . ولم يكن هذا التقدم مستغربا ، بل يعتبر طبيعيا بعدما تحقق من تطورات إيجابية في مجال العلاقات الدولية ، وفي مقدمتها إنهاء مرحلة المواجهة . ولعل هذا التقدم يجعلنا أكثر تفاؤلا بأن نرى في المستقبل القريب مردوداته في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وتكريس المزيد من الجهود من أجل رخاء البشرية جمعاء .

ولست بحاجة إلى أن أكرر ما تناوله المتحدثون الذين سبقوني ، بالتفصيل ، عن الكثير من الخطوات الايجابية التي شهدها العالم مؤخرا والتي تمثل إسهاما كبيرا على طريق نزع السلاح ، وبصورة خاصة النووي منه ؛ وأكتفي بالتركيز على أبرزها ، مبتدئا بالتحسن الملحوظ الذي طرأ على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وما تلى ذلك بتوقيع اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه ١٩٩١ ، لتضيف إلى ما أنجز في معاهدة تقليص الأسلحة النووية متوسطة المدى . كما نشيد بمبادرة الرئيس بوش التي أعلنها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والتجاوب الإيجابي الذي استقبلت به من خلال مقترحات الرئيس السوفياتي غورباتشوف . ونرحب أيضا بقرار منظمة حلف شمال الاطلسي بتقليص ترسانة الأسلحة النووية في أوروبا . ونأمل أن يستمر مثل هذا التوجه ويتعزز على المستوى العالمي ، بما يؤدي إلى تحقيق الآمال والطموحات التي نتطلع إليها في النزع الكامل للسلاح النووي . كما يهمنا أن نؤكد على عدم

الاكتفاء بالمبادرات الفردية أو المفاوضات الثنائية ، وأن نشدد على أهمية الجهود المشتركة للمجتمع الدولي ، وبمشاركة كافة الدول وإسهامها على قدم المساواة في هذه العملية من نزع السلاح . ويهمنا أن نؤكد أيضا على أن تناول قضايا نزع السلاح لا يزال يخضع للأولوية التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ألا وهي نزع السلاح النووي الذي يهدد البشرية جمعاء . وندعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل إنجاح أعمال مؤتمر نزع السلاح ، والخروج بنتائج ملموسة تخدم الهدف الذي اتفقنا حوله بالإجماع .

إننا إذ نؤكد على أهمية نزع السلاح على المستوى العالمي ، نرى أن الجهود والمقترحات المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي يمكن أن تسير جنبا إلى جنب مع الهدف الرئيسي ، وأن تصب في المحصلة النهائية فيه ، وليس بمعزل عنه . ومن هذا المنطلق فإن بلادنا تؤيد كافة الجهود الرامية إلى نزع السلاح على المستوى الإقليمي ، لما يمكن أن تؤدي إليه هذه الجهود من تقليص توتر وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، نرى ضرورة الأخذ بالمزايا الخاصة والظروف السائدة في كل منطقة على حدة ، دون تعميم لمبادئ وإجراءات قد تثبت نجاحها في منطقة معينة ، وتؤدي إلى نتائج سلبية في منطقة أخرى . إن مراعاة ظروف كل منطقة ستؤدي إلى ضمان الأمن لكافة دولها بصورة صحيحة وعادلة .

إن مراعاة الظروف الذاتية والموضوعية لكل منطقة على حدة يخدم توجهاتنا في إحلال السلام العادل والدائم في منطقتنا التي عانت من عدم الاستقرار لفترة طويلة . وفي هذا الصدد ، أمامنا مقترحات متعددة تسهم في تحقيق هذا الهدف ، ومنها المبادرة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، والمطالبة بجعل هذه المنطقة خالية من كافة أسلحة التدمير الشامل ، والمقترحات المتعلقة بالحد من الأسلحة والسيطرة على أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط . ونحن نرحب بكافة هذه المبادرات والمقترحات ، ونرى أنها ستسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي . ونرى أن التوصل العاجل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع في منطقة الشرق الأوسط ، وبصورة خاصة ، جوهر ذلك النزاع ، ألا وهو

قضية فلسطين ، يمثل أيضا عاملا أساسيا وهاما لضمان التعايش السلمي في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

إننا نؤمن ، بأن أية مقترحات لنزع السلاح على المستوى الإقليمي في منطقتنا يجب أن تراعي أمن كافة دول وشعوب تلك المنطقة بأدنى حد من التسلح ، وبما يضمن التوازن في المنطقة ، وأن تتعامل مع كافة دول المنطقة بنظرة ومعايير متساوية تطبق باتفاقيات ملزمة لكافة الدول وخاضعة لرقابة دقيقة .

وفوق هذا وذاك ، نرى أن يتم تخليص المنطقة من كافة أسلحة التدمير الشامل ، النووية والكيميائية والبيولوجية منها ، ناهيك عن اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض حجم الاسلحة التقليدية في المنطقة . كما نرى أن تلتزم الدول المنتجة للاسلحة في منطقتنا بعدم الاخلال بمثل هذه التدابير فيما يتعلق بكافة أنواع الاسلحة .

إن الازمة لا تكمن في عدم توفر الاتفاقات المنظمة لمثل هذه التدابير ، بل في ضمان انضمام والتزام كافة دول المنطقة بتلك الاتفاقات . وهنا نجدد دعوتنا لكافة دول المنطقة بالانضمام والالتزام بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والقبول بنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والالتزام بعدم استخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والانضمام الى اتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ .

إن بلادنا تؤيد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وترحب باعلان كل من فرنسا والصين عن نواياهما بالانضمام الى هذه المعاهدة وهذا بدون شك سيعزز من فعالية المعاهدة ، وسيعزز من ضمان نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . وترحب بلادنا ايضا بانضمام كل من زامبيا وتنزانيا وزمبابوي وجنوب افريقيا الى هذا المعاهدة ، اضافة الى اعلانات انغولا وناميبيا عن نيتهما بالانضمام . وترى بلادنا أن هذا التطور سيسهم اسهاما ايجابيا في التعجيل بجعل افريقيا منطقة لا نووية ، وضمان الرخاء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة شعوب افريقيا ، خاصة وانه سيوفر الامن والاستقرار اللازمين لهذه القارة .

وفي هذا الاطار نامل أن يؤدي انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الى الاعلان والكشف عن كافة المنشآت والمواد النووية المتوفرة لديها ، بالاضافة الى الالتزام الدقيق بتطبيق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن بلادنا تولي اهتماما كبيرا لمسالة التوصل العاجل الى اتفاقات دولية فعالة لضمان عدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي لا تمتلك مثل تلك الاسلحة . وبنفس القدر فاننا نتطلع الى ضرورة تحقيق الانضمام

العالمي الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتطبيق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للتفتيش ولضمان استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية .

وفي هذا الاطار فاننا نعبّر عن بالغ قلقنا إزاء السكوت المستمر من قِبَل الكثير من الدول تجاه التسلح النووي الاسرائيلي ، خاصة وأن التقارير التي نشرت مؤخرا حول نوايا اسرائيل في استخدام الاسلحة النووية في أحداث معينة ، إنما تؤكد التقارير السابقة التي تم الكشف فيها عن خطط وبرامج اسرائيل في مجال التسلح النووي . إننا نعتقد أن الوقت قد حان لان يقف المجتمع الدولي وقفة جادة أمام هذه التقارير ، قبل أن يفلت زمام الامور ويصبح هذا التطور الخطير عائقا أمام أي تقدم في مجال السلام ، أو تحقيق نزع السلاح الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط . إن مطالبتنا تكتسب أهمية وجدية ، خاصة وأن اسرائيل ترفض الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أو أن تخضع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية .

إن انعقاد المؤتمر الخاص بتعديل معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الاسلحة النووية في كانون الثاني/يناير من هذا العام قد أكد الهدف المنشود بايقاف كافة التجارب النووية . وهذا ما تم التعبير عنه من قِبَل غالبية الدول الاعضاء في المؤتمر . إننا نعتقد أن تحقيق الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية يمثل خطوة هامة وأساسية على طريق انهاء الاسلحة النووية ، ونناشد كافة الدول العمل من أجل تحقيق هذا الهدف .

وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بقرار الاتحاد السوفياتي الذي أعلنه الرئيس غورباتشوف في بداية شهر تشرين الاول/اكتوبر الحالي بتعليق كافة التجارب النووية ، ونأمل تتبع الدول النووية الاخرى مثل هذه الخطوة .

إننا نتطلع الى اتمام معاهدة حظر انتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة ، ونرحب بوضع موعد لذلك في عام ١٩٩٣ . ونؤكد على ضرورة حماية المصالح المشروعة للدول في ضمان التطور الاقتصادي والتقني لصناعاتها الكيميائية ، وضمان

عدم استخدام وسائل الرقابة والتفتيش في هذه المعاهدة كمبرر لاعاقة الصناعات المدنية في الدول النامية في هذا المجال .

في الختام ، نعبّر عن أملنا في أن تعكس أعمال اللجنة الأولى ونتائجها في هذه الدورة الصورة الايجابية التي اتسمت بها العلاقات الدولية ، وأن تحقق خطوات ملموسة على طريق نزع السلاح العام والكامل ؛ فهذا ما تتطلع اليه شعوبنا . ونؤكد لكم بهذه المناسبة تعاوننا الكامل معكم من أجل إنجاح مهامكم .

السيد رو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم ، باسم وفد جمهورية كوريا ، عن أصدق التهاني بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى ، وكذلك لسائر أعضاء المكتب على انتخابهم الذي جاء عن جدارة . ومن المؤكد أن تأتي أعمال اللجنة تحت قيادتكم القديرة بثمار ، وأن يتحقق لها النجاح ، وإنني أؤكد لكم تأييد وفدي وتعاونه على نحو كامل .

أود أيضا أن أثني على السيد أكاشي ، وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، والموظفين التابعين له ، لما قاموا به من إعداد ممتاز لمداولات اللجنة .

إنه لأمر مثير للمشاعر أن يتكلم وفدي للمرة الأولى باعتباره عضوا كامل العضوية باللجنة . وإن مشاركتنا اليوم لهي خير دليل على التغيرات الهائلة التي شهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية .

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم ، سيدي الرئيس ، وللممثلين الآخرين ، عن تقديري لكلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها لوفد بلادي الذي لن يألو جهدا كيما تكلل أعمال اللجنة بالنجاح .

إن دستور جمهورية كوريا لا يحظر عليها فحسب أي استخدام غير مشروع للقوة في العلاقات الدولية ، بل انه يلزمها أيضا ببذل كل جهد لتعزيز السلم والامن الدوليين . والآن وبعد أن أصبحنا عضوا في الامم المتحدة فاننا نتقيد أيضا ، في كل الأمور ، بنص الميثاق وروحه .

ومع أن بلدي في التاريخ المعاصر كان ضحية عدة حروب رئيسية دارت على ترابه الوطني ، ولايزال حتى يومنا هذا بؤرة للتوتر ، فإن التزامنا بالسلم والامن لا يتزحزح . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن السلم والأمن في منطقتنا ، بل في أي منطقة أخرى ، لا يمكن فصلهما عن السلم والأمن في العالم ككل .

ويشكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح جانبا هاما من التزامنا بالسلم والامن الدوليين . وقد أصبحت جمهورية كوريا بالفعل طرفا في معظم الاتفاقات متعددة الأطراف المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي ، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

إن نهاية الحرب الباردة وفرت فرصا جديدة وقوة دفع لجهود تحديد الأسلحة على النطاق العالمي . فقد شهدنا خلال السنوات التالية العديد من التطورات الايجابية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الأصعدة العالمية والاقليمية ودون الاقليمية والثنائية . وتلك الجهود تكمل وتدعم بعضها البعض ، وتسهم في التحقيق المبكر للهدف النهائي لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية .

ورحبت حكومتي بالتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه . إن هذه المعاهدة التي أبرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي تعد حجر الزاوية ، في عملية تحديد الأسلحة النووية ، تمثل أولى خطواتهما الجدية لخفض مستوى الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وهي بالتالي تهيئ المجال لاجراء مزيد من التخفيضات . ونحن نثني على مبادرتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للشروع في سلسلة جديدة من المناقشات تستهدف زيادة تعزيز الاستقرار الاستراتيجي .

وتقدم المبادرة الجريئة التي قام بها الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ، واستجابة الرئيس غورباتشوف واقتراحاته التي لا تقل عنها أهمية - الدليل على التزامهما المستمر بتخفيض الأسلحة النووية . وهذه التدابير تلقي الأضواء على فائدة المبادرات الانفرادية عندما تكون الارادة السياسية متبادلة بحسن نية .

وقد رحبت حكومتي بتلك الخطوات الاستشرافية ، وذلك لأثرها الايجابي بعيد المدى ، ليس فقط على العملية الجارية حاليا لخفض الاسلحة النووية ، وإنما أيضا على عدم انتشار الاسلحة النووية . ونتوقع أن تؤدي تلك التدابير وغيرها من التدابير التي تتخذها الدول النووية في المستقبل إلى التقليل بدرجة ملحوظة من خطر وقوع كارثة نووية ، والاسهام في تخفيف حدة التوتر في جميع بقاع العالم .

والآن ، وقد توفرت قوة الدفع اللازمة لعكس اتجاه سباق التسلح النووي ، فإننا نأمل مخلصين أن تضاعف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهودهما لتحويل سباق التسلح إلى سباق لنزع السلاح .

وترى حكومتي أن نظام معاهدة عدم الانتشار يمثل حجر الزاوية لجهود نزع السلاح النووي . فقد حالت معاهدة عدم الانتشار بفعالية دون انتشار الاسلحة النووية ، وأسهمت بدرجة ملحوظة في السلم والامن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، نرحب بإعلان فرنسا والصين عن اعتزامهما الانضمام إلى المعاهدة . ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن عدة بلدان أخرى قد انضمت إليها مؤخرا أو أعربت عن اعتزامها أن تفعل ذلك ، مما يقربنا من تحقيق هدف عالمية المعاهدة .

وفي رأينا أنه يتحتم على جميع الدول الأطراف ، نووية كانت أم غير نووية ، أن تمتثل امتثالا كاملا للواجبات والالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار . كما يتعين على تلك الدول أن تبرم اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، طبقا لما تقتضيه المعاهدة ، خاصة تلك الاطراف التي تشترك في أنشطة نووية هامة .

وفي هذا الصدد ، ينبغي ألا يغرب عن بالنا أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتمد في الشهر الماضي قرارا يدعو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى التوقيع على اتفاق ضمانات الوكالة والتصديق عليه وتنفيذه تنفيذا كاملا طبقا لما تنص عليه معاهدة عدم الانتشار . ونحن نناشد الآن مرة أخرى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تفي بالتزاماتها القانونية الدولية دون أي إبطاء .

وفي نفس الوقت ، ينبغي أن نؤكد - كما أوضح المدير العام بتفصيل كبير وباقتدار في تقريره السنوي الذي قدمه إلى الجمعية العامة في الاسبوع الماضي ، أن هناك حاجة ماسة إلى نظام ضمانات أكثر فعالية يمكن التعويل عليه بدرجة أكبر .

وما زال قلقنا إزاء انتشار أي نوع من أنواع أسلحة التدمير الشامل ، بل جميع أنواعها ، قائما لم يفتر . ولذلك يعرب وفدي عن تقديره للتقدم المحرز حتى الآن نحو وضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية .

وكما قال السفير أرتيغا ، رئيس مؤتمر نزع السلاح ، في تقريره ، فإن تقدما كبيرا قد أحرز صوب الابرام المبكر لاتفاقية شاملة يمكن التحقق منها بفعالية بشأن الحظر الكامل لاستحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستعمالها وتدمير هذه الأسلحة .

واعتمادا على قوة الدفع التي تولدت بالفعل ، ينبغي تكثيف الجهود المبذولة للتوصل إلى ابرام الاتفاقية في وقت مبكر عن طريق حسم ما تبقى من خلافات في مجالي الامتثال والتفتيش بالتحدي .

وفي مناسبات عديدة سابقة ، أوضحت حكومتي أن جمهورية كوريا لم تمتلك على الاطلاق أي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية ، ولن تفكر أبدا في استحداث أو انتاج أو تخزين هذه الأسلحة في المستقبل . وقد اقترحنا أيضا أن تقوم الكوريتان الشمالية والجنوبية معا بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية كوسيلة من وسائل النزاع المسلح .

كما أسهمت اتفاقية الأسلحة البيولوجية أيضا اسهاما لا يمكن انكاره في ازالة أسلحة التدمير الشامل . ويعد الاعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية خطوة هامة نحو كفالة الامتثال الفعال لاحكام الاتفاقية ، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة . وقد أيد وفدي انشاء فريق خبراء للنظر في المسائل التقنية خاصة تلك المتصلة باجراءات التحقق والامتثال .

وفيما يتعلق بعمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي ، يؤيد وفدي توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بطرق ووسائل زيادة الوضوح في عمليات نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . ونحن نشاطر الامين العام رأيه أن الجهود الجارية لانشاء سجل عالمي غير تمييزي لعمليات نقل الاسلحة برعاية الامم المتحدة من شأنها أن تهيىء مناخا يفضي إلى ضبط النفس الطوعي والى انتهاج سلوك أكثر مسؤولية .

ونحن نعتقد أن هذا السجل من شأنه أن يشكل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة ، لانه سيكون أداة تكميلية لجمع المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية . إلا أن هذا السجل لا يمكن أن يكون هدفا بحد ذاته ، بل بالاحرى لابد أن يكون عاملا حفازا لزيادة الوضوح والصراحة في المسائل العسكرية الاخرى .

وفي الوقت الذي مازال يتعين علينا فيه أن نتوسع أكثر في دراسة مضمون السجل وآلياته ، يجب علينا أن ندفع قدما بهذا الزخم الثمين صوب اعتماد قرار واحد بتوافق الآراء . ويقدّر وفد بلادي الجهود التي بذلتها كل البلدان المعنية في السعي إلى تحقيق توافق آراء في هذا المضمار .

إن تقرير هيئة نزع السلاح ، الذي قام بعرضه السفير هوهينفلنر ، بصفته الرئيس الحالي لهيئة الامم المتحدة لنزع السلاح ، جدير باهتمامنا الكامل . إن إدراج بند جديد على جدول الاعمال بشأن "النهج الاقليمي إزاء نزع السلاح في سياق الامن العالمي" إنما يشير اهتماما كبيرا بين الوفود . كما أن ورقة العمل المقدمة من الرئيس توفر بالتأكيد أساسا مفيدا للنقاش . ويسعدنا ، بصفة خاصة ، أن نلاحظ ما يجري في مناقشة تدابير نزع السلاح الاقليمي من تركيز متزايد على تدابير بناء الثقة الاقليمية ، العسكرية وغير العسكرية ، وعلى أهمية الظروف والخصائص المحددة لكل منطقة . وهذا الاتجاه واضح بالفعل في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة .

إن التركيز على التدابير الإقليمية لبناء الثقة يأتي في حينه تماما ولـه ما يبرره ، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . إن بناء الثقة ، كما أوضحت التجربة الاوروبية ، عملية تراكمية . فالتدابير التي وافقت عليها الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد طُورت بعناية خلال سنوات من المفاوضات المتأنية والصبورة ، ثم صقلت بعد ذلك على أساس الخبرة المستفادة من التطبيقات السابقة . فالمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ما هي إلاّ نتيجة لهذه الجهود الطويلة . ويجب أن تؤخذ في الاعتبار تماما الظروف السياسية والعسكرية وغيرها من الظروف المحددة لكل منطقة أو منطقة دون اقليمية على حدة . وفي هذا الصدد ، يقدّر وفد بلادي الجهود التي بذلها المركز الاقليمي للسلم ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

إن تطبيق التدابير العسكرية والسياسية لبناء الثقة على شبه الجزيرة الكورية ، التي لم يتم فيها حتى الآن تدمير الصرح العسكري لعصر الحرب الباردة ،

لا يُعدّ فحسب أمرا هاما يأتي في حينه ، بل يُعدّ أيضا أمرا حتميا . وقد تقدم الرئيس رو رئيس جمهورية كوريا ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر الماضي بمقترح ذي نقاط ثلاث يتضمن تدابير سياسية وعسكرية واسعة النطاق لبناء الثقة .

ويشير المقترح آنف الذكر إلى الاستعاضة عن اتفاق الهدنة باتفاق سلم يرمي إلى الحيلولة دون تكرار الأعمال العدائية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ويرمي المقترح أيضا إلى النبذ المتبادل لاستخدام القوة والسعي إلى تطبيع العلاقات الثنائية .

كما يؤكد ذلك المقترح على أهمية بناء الثقة العسكرية بين شطري كوريا كخطوة مسبقة لتخفيض الأسلحة والقوات المسلحة . وتتضمن تدابير بناء الثقة تبادل المعلومات العسكرية والإخطار المسبق بإجراء المناورات الميدانية وكذلك التحركات العسكرية ، وتبادل أفرقة دائمة من المراقبين لرصد الأنشطة العسكرية لكل منهما .

وتمشيا مع هذا النهج ، تبرز ضرورة وضع حدّ لحالة الانفصال التي طال أمدها بين شطريّ كوريا ، وذلك عن طريق تبادل الأفراد والمعلومات والسلع .

وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أحيط اللجنة علما بأنه قد تسنى ، في محادثات رئيسي وزراء شطريّ كوريا التي عُقدت مؤخرا في بيونغ يانغ ، التوصل إلى اتفاق لوضع وثيقة شاملة تتعلق بالمصالحة وعدم الاعتداء ، بالاضافة إلى التبادل والتعاون بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وسيجتمع ممثلو الكوريتين قريبا لمتابعة هذا الأمر . ولئن كانت مواقف كل من كوريا الشمالية والجنوبية لاتزال متباعدة حول العديد من القضايا الأساسية ، يحدونا خالص الأمل أن يحرز الحوار بين شطريّ كوريا تقدما ملموسا . إن التغيرات الكبيرة في البيئة الأمنية الدولية إنما تؤكد على الأهمية المتجددة لدور الأمم المتحدة في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ووفد بلادي يعلق أهمية قصوى على أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح . وفي ضوء الاهتمام المتزايد أبدا بأعمال مؤتمر نزع السلاح والبيئة الدولية المتغيرة ، نعتقد أنه قد

آن الاوان للعمل بنشاط لاستنباط السبل التي تمكّن - بطريقة أو بأخرى - من إشراك الدول غير الاعضاء التي لديها رغبة قوية في الاسهام في أعمال هذا المؤتمر . ففي هذا العصر الجديد المليء بالفرص والتحديات ، نحتاج إلى مزيد من التفكير الخلّاق والنهج العملية الاكثر موضوعية بشأن الامور ذات الاهمية القصوى .

وإذ نشارك كعضو كامل العضوية في الجهود التي تبذلها اللجنة الاولى لمواجهة التحديات ، فإننا نجدد التزامنا بقضية نزع السلاح والامن والسلم .

السيد إيريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أتقدك إليكم - سيدي - بأحرّ التهانئ بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . إن قيادة رجل له مكانتكم ، وله خبرتكم السابقة وينتمي إلى بلد مثل بلدكم لهذه اللجنة ، إنما يمثل بالنسبة لنا جميعا مدعاة كبرى للارتياح ، ورمزا له مغزاه للعصر الجديد وبشيرا بنجاح أعمالنا .

وقد سبق لممثل هولندا أن أدلى ببيان في المناقشة العامة باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . وبالتالي ، فإنني لن أدلي ببيان في هذا السياق باسم فرنسا . لكني أعتزم فقط - في ضوء ما أدلت به بعض الوفود من بيانات - أن أذكّر بموقف فرنسا بشأن تجاربها النووية .

إن فرنسا تجري تجاربها النووية على ترابها الوطني وهذا يثير سؤالين : هل هذه التجارب ضرورية ؟ وهل تمثّل هذه التجارب أي خطر ؟ وأود مرة أخرى أن أحاول الإجابة على هذين السؤالين .

فيما يتعلق بالسؤال الاول ، لماذا تستمر فرنسا في إجراء تجارب نووية ؟ أقول إن فرنسا ، من أجل الوفاء باحتياجاتها الامنية المشروعة والحفاظ على استقلالها ومصالحها الحيوية اختارت استراتيجية للردع تقوم على أساس امتلاك قوات نووية مستقلة ذاتيا ، والاحتفاظ بها على مستوى من الكفاية الصارمة . وفرنسا ، للحفاظ على قدر من الموثوقية لوسائلها الدفاعية ، ليس لديها من سبيل سوى مواصلة هذه التجارب في إطار برنامج محدد تحديدا صارما يسير على الوتيرة التي تمليها الحتميات التكنولوجية ووفقا لظروفها . وعلى أساس هذه الحتميات يتناقص عدد هذه التجارب على نحو مستمر .

لقد رحبت فرنسا بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا في تخفيض التسلح النووي المفرط للدولتين النوويتين الرئيسيتين . ونلاحظ مع الارتياح بوجه خاص أن هاتين الدولتين قد شرعتا على طريق الردع الادنى الذي كان يشكل منذ البداية جوهر الرؤية الفرنسية . وقد ذكّرت فرنسا مرة أخرى في الآونة الاخيرة باستعدادها لأن تشترك ، في الوقت المناسب ، في عملية نزع السلاح النووي .

غير أن فرنسا تلاحظ استمرار وجود تفاوتات هائلة بين وسائلها الدفاعية المحدودة والترسانة النووية الضخمة المتبقية في القارة الاوروبية . وحتى لو نفذت التدابير التي أعلنتها مؤخرا الدولتان النوويتان الرئيسيتان تنفيذا فعالا بحلول نهاية القرن فإن ذلك لن يؤثر تأثيرا كبيرا على تلك التفاوتات . وليس بمقدور فرنسا أن تتجاهل استمرار اختلال التوازن هذا ولا حقيقة القدرات القائمة ، لان هذا التجاهل كفيل بأن يقوض لا أمنها الخاص فحسب وانما أمن القارة الاوروبية أيضا .

أما عن السؤال الثاني : هل تشكل التجارب النووية الفرنسية أي أخطار ؟ فيود وفدي أن يؤكد مرة أخرى على أن هذه التجارب لا تلحق أضرارا بمصالح دول المنطقة أو بالصحة العامة أو بالبيئة ؛ ومن أجل البرهنة على ذلك بادرت فرنسا إلى دعوة ممثلين عن دول المنطقة وعدة بعثات دولية مؤلفة من علميين مستقلين ذائعي الصيت ليتحققوا بأنفسهم من عدم اضرار التجارب النووية الفرنسية بالبيئة ، بما في ذلك من وجهة النظر الجيولوجية ، ولا بصحة شعوب المنطقة - سواء الشعوب المجاورة لموقع إجراء التجارب أو الشعوب التي تبعد عنه بآلاف الكيلومترات . وقد أتيح لهذه البعثات المختلفة ان تجري بحوثها بحرية تامة . وتم بالفعل نشر تقاريرها . وآخر دراسة مقارنة للقياسات الاشعاعية أُجريت في آذار/مارس الماضي من جانب ثلاثة مختبرات مستقلة يعمل كل منها منفردا ، وكان أحد هذه المختبرات تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت بنشر نتائج تلك المقارنة رسميا . وقد أوضحت القياسات التي أخذتها البعثات المذكورة أن النشاط الاشعاعي غير الطبيعي حول موقع التجارب الفرنسية لا يختلف نوعا أو كمّا عن النشاط الاشعاعي غير الطبيعي الموجود في جنوب المحيط الهادئ أو جنوب المحيط الاطلسي .

ومن هنا يتضح أن الظروف التي تجرى فيها التجارب الفرنسية توفر جميع ضمانات السلامة اللازمة لحماية البيئة والصحة العامة . وبعد أن اطمأنت فرنسا إلى ثبوت هذه الحقائق ، زاد عزمها على مواصلة سياسة الحوار والشفافية التي تنتهجها .

ومن منطلق هذا الحرص على الشفافية تقدم فرنسا سنويا إلى لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري تقريرا عن رصد الاشعاعات في منطقة جنوب المحيط الهادئ . كما قامت فرنسا بإنشاء مرصد دائم لمراقبة البيئة في جنوب المحيط الهادئ .

وأخيرا تخطر السلطات الفرنسية عن كل تجربة تفجيرية تجريها وتوفر تفصيلات عن قوة كل جهاز تجرّبه ، كما تقدم فرنسا سنويا الى الأمم المتحدة قائمة موجزة بالتجارب التي أجرتها خلال السنة السابقة .

فهل يتعين عليّ أن أؤكد ، في ختام كلمتي ، أن فرنسا لا تباريها أي دولة نووية أخرى في جهودها الرامية الى تعزيز الحوار والشفافية ؟

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥